

البطالة في الوسط الريفي و أثرها في تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي

أ. نشادي عبد القادر ، أستاذ مؤقت بجامعة المدية

أ. العمري الحاج ، أستاذ مؤقت بجامعة الجلفة

الملخص:

تعتبر البطالة أحد أهم معضلات التنمية في العالم وفي الجزائر على وجه الخصوص خاصة بعد الأزمة النفطية التي تعرفها الأسواق العالمية، مما أفرز ضرورة الاهتمام بها من طرف الأكاديميين والباحثين، إضافة إلى الآثار التي يمكن أن تخلفها على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتتعاظم هذه المشكلة إذا ما تعلق بالوسط الريفي، نظرا لانخفاض فرص العمل مقارنة بالمناطق الحضرية التي تكثر فيها المناطق الصناعية وكذا الكثافة السكانية، على ضوء كل ذلك سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق لأثر البطالة في تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

الكلمات الدالة: البطالة، الاستقرار الاجتماعي، التنمية الريفية، الريف

Résumé :

Le chômage est considéré comme l'un des principaux dilemmes du développement dans le monde et en Algérie en particulier, surtout après la crise pétrolière définie par les marchés mondiaux, ce qui a entraîné la nécessité d'une attention par des universitaires et des chercheurs, ainsi que les effets qui peuvent être laissés sur la sécurité et la stabilité sociale du pays, et amplifié ce problème si liées aux zones rurales, en raison de la baisse de l'emploi que dans

les zones urbaines où les zones industrielles abondent, ainsi que la densité de la population, à la lumière de tout ce que nous allons essayer dans cet article pour aborder l'impact du chômage dans la menace pour la sécurité, en particulier dans les zones rurales et la stabilité sociale.

Mots clés : le chômage, la stabilité sociale, le développement rural, rural

مقدمة:

إن الاستقرار في حياة الفرد عامل ضروري لحفظ توازنه العاطفي والنفساني وبالتالي تعلقه بجذوره العائلية والثقافية والعقائدية، غير أن رحلة الفرد نحو تحقيقه لهذا الأمن تعترضها جملة من العقبات والمعوقات التي تحول دون أن يحقق مراده سواء في الوسط الريفي أو الحضري، ومن بين أهم وأكثر هذه المعوقات انتشارا خاصة في وطننا الجزائر نجد آفة أو ظاهرة البطالة، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أنها بلغت 9.9% في شهر أبريل من سنة 2016 (1)، حيث تمثل هذه الأخيرة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن اغلب الدول العربية ولاسيما الجزائر يتركز اقتصادها بشكل رئيسي على مداخل البترول وما انجر عن انهيار أسعار هذا الأخير من تداعيات على جميع المستويات، لاسيما غلق أبواب التوظيف وربما اللجوء إلى تقليص عدد العمال في المستقبل إذا ما استدعت الحاجة إلى ذلك، وتتعاظم هذه المشكلة إذا ما تعلق بالوسط الريفي، حيث أن هذا الأخير يتزايد فيه معدلاتها نظرا لانخفاض مراكز الاستقطاب للتوظيف سواء أكانت مؤسسات صناعية أو تجارية أو هيئات عمومية أو خاصة وتختزل مناصب العمل على قطاعات محددة دون غيرها على غرار الزراعة والفلاحة

وبعض الأنشطة المرتبطة بهذين المجالين كترقية الأغنام أو تجميع الحليب وغيرها من النشاطات، على ضوء ذلك سنحاول أن نجيب على التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر البطالة في الوسط الريفي على تهديد الأمن الاجتماعي؟ وللإجابة على هذا التساؤل وقصد الإلمام بهذا الموضوع سنعالجه من محورين: المحور الأول: ماهية البطالة، مفهومها وأنواعها المحور الثاني: البطالة كمهدد رئيسي للاستقرار الاجتماعي.

المحور الأول: ماهية البطالة، مفهومها وأنواعها

1- مفهوم البطالة وأهم أنواعها:

1-1 - مفهوم البطالة:

لغة: البطالة في اللغة بطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً، ذهب ضياعاً وخسراً، فهو باطل

اصطلاحاً: تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " (2)، ويمكن إجمالاً إبراز الحالات التي يمكن فيها اعتبار الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي (3):

- ✓ العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل، ويكون عددهم كبيراً خاصة في فترات الكساد الدوري.
- ✓ الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- ✓ العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيّبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب.

- ✓ العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- ✓ الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
- ✓ الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- ✓ الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- ✓ الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، كما يعرفها الفقه الإسلامي على أنها "العجز عن الكسب، وهذا العجز إما أن يكون ذاتيا كالصغر والأثوثة والعته والشيخوخة والمرض، أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم، وكذا العامل القوي الذي لا يستطيع تشغيله، بينما لا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز" (4) ، وعليه وطبقا لمختلف التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن البطالة هي تلك الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويقع في دائرة القوى المنتجة، أي يكون عمره أكثر من السن القانوني للتوظيف مدربا على العمل أي له حرفة أو خبرة ما أو شهادة معينة ولا تتوفر لديه فرصة للعمل.

1-2- أسباب البطالة :

- تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية، وتختلف أسبابها من مجتمع عربي لآخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى، ويمكن إجمالها في النقاط التالية(5):
- ✓ التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ فكلما زاد التضخم السكاني زادت البطالة ارتفاعا ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما

- ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة.
- ✓ ندرة الموارد الاقتصادية: أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وانعكاساته على الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي يشكل عبئاً إضافياً على الدولة في تمويل عمليات التنمية.
- ✓ عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.
- ✓ عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل وعدم التوسع في أماكن الإنتاج، أو تنفيذ مشروعات جديدة.
- ✓ انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقاً لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار، في ظل الطفرة التكنولوجية.
- ✓ توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات، مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.
- ✓ انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والخط من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.
- ✓ الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب، أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية.

✓ رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد بشرية فهي لم تصل إلى تشغيل كامل للقوى العاملة المتاحة بها حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل الكويت، حيث وصل حجم البطالة بها إلى 8886 عاطل عام 1980.

✓ عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم، لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية.

كما يمكن إضافة أسباب أخرى للبطالة إذا ما تعلق الأمر بالمناطق الريفية ونخص بالذكر انعدام الأنشطة الصناعية والخدماتية بهذه المناطق، والتي يساهم بشكل كبير في تقشي الظاهرة بهذه المناطق وانتشار رقعتها، أيضا نجد زيادة معدلات انتشار الأمية خاصة في الوسط النسوي، ويضاف إلى هذه الأسباب مشكل الطابع الجغرافي لبعض المناطق والذي يصعب على السلطات الاستثمار في هذه المناطق، وبالتالي خلق الثروة ومن وراء ذلك خلق مناصب عمل وكلها أسباب وأخرى تساهم بشكل كبير في زيادة معدلات البطالة.

1-2- أنواع البطالة :

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

أ- البطالة الاحتكاكية

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، ويتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل (6) ، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو

عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم(7).

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن وخريجي المدارس والجامعات...الخ، و يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي(8) :

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

ب- البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها(9) ، ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرزات النظام العالمي الجديد، والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالههم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى(10).

ت- البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة. تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل(11).

2- أسباب تفشي ظاهرة البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر فمنها أسباب اقتصادية ومنها السياسية ومنها الاجتماعية، ونوجز كل هذه الأسباب في النقاط التالية:

2-1- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية عامة والجزائر

بصفة خاصة:

بالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال ولم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة (12)، وأشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها (13)، ويمكن تحديد أشد العقبات التي تواجه الدول العربية في هاته المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية والصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية .

وما يمكن أن نبرزه في هذا المقام هو بعض الجوانب التي تعيق تقدم مخططات التنمية الاقتصادية في هاته الدول، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية

إن إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية، وخاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدتها فترة مطلع السبعينات (14)، فقد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار (15)، وفي المقابل هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج والتي تقدرها بعض المصادر بأكثر من 800 مليار دولار أمريكي (16).

ب- تبعات تنفيذ برامج الخصخصة

أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات ومؤسسات القطاع العام، و في هذا الصدد ففي الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال وغلق للوحدات(17).

نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، وخاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم، وقد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية، ويضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات والقدرة التراكمية للبلدان العربية(18).

ج- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي

باعت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، وينسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، بل على العكس من ذلك تماما فقد وسعت هذه البرامج الفجوة وزادت من أعداد العاطلين عن العمل، وفي هذا الصدد فإن الدول العربية خاصة النفطية منها قد عادت من جديد للاهتمام بقطاعات كانت قد تخلت عنها خلال فترة انهيار أسعار النفط لتعاود دعمها من جديد، وخير مثال تستدل به هو حالة الجزائر، حيث أنها عادت من خلال طرحها لمشروع الإنعاش الاقتصادي والذي رصدت له مبالغ مالية ضخمة.

2-2- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا

إن أخطر ما نتج عن تدهور أسعار النفط عالميا في سنوات ما قبل بداية الألفية الحالية في أوضاع العمالة العربية والتشغيل في البلدان العربية غير

النفطية، هو ذلك الأثر المتمثل في انخفاض طلب دول الخليج العربية على العمالة العربية، وذلك أن الطلب بدأ يقل تدريجيا ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات وزاد هذا الانخفاض مع اقتراب استكمال مشروعات البنية التحتية في نهاية الثمانينات، وكذا تشهد دول الخليج العربية إحلالا للعمالة العربية بالعمالة الآسيوية خاصة، وذلك لعدة أسباب منها انخفاض أجر هذه الأخيرة والحد من الهجرة العربية نحو هذه الدول خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

2-3- نمو قوة العمل العربية :

أصبحت أغلب الدول العربية تتحمل عبئا كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم أزمة البطالة خصوصا بين الشباب وذوي الشهادات العلمية والتقليل من آثارها السلبية، وذلك بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل كالنمو السكاني، نمو القوى العاملة ومستويات هارتها وإنتاجيتها، الأداء الاقتصادي والتطورات الاجتماعية، حيث يقدر النمو السكاني في البلدان العربية للفترة 1995-2003 بحوالي 2.4 %، ويعتبر هذا المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم باستثناء دول إفريقيا جنوب الصحراء (19)، كما يعتبر معدل النمو السكاني في الدول الخليجية وليبيا مرتفعا مقارنة بباقي الدول العربية نتيجة زيادة عدد العمالة الوافدة إليها.

2-4- الإنعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية :

خلال العقود الثلاثة الماضية اتجهت الاستثمارات الرأسمالية العالمية بصورة أساسية إلى دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية عبر الشركات المتعددة الجنسيات، ولم يكن نصيب الأقطار العربية من هذه الاستثمارات بالقدر الذي يستحق الذكر (20)، وعلى عكس ذلك من المفارقات العجيبة أن القسم الأكبر من الموارد المالية العربية وبصورة خاصة الفوائض المالية النفطية اتجهت صوب الأسواق والمصارف العالمية لتصب في دورة رأس المال العالمي وإعادة إنتاجه في غير الدول العربية، حيث يقدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنها

بلغت حوالي 800 مليار دولار أمريكي سنة 1991، بعد أن كانت أضعافا قبل حرب الخليج(21).

ويمكن الإشارة إلى أن البطالة انتشرت في الجزائر بين الشباب والنساء لأسباب خاصة، أيضا بهذا البلد منها ما شهدته الجزائر خلال العشرية الماضية من أعمال تخريبية وإرهابية أثرت بشكل سلبي في استقرار اليد العاملة من جهة ومن جهة أخرى تدمير للبنى التحتية من جهة أخرى.

3- الآثار المترتبة عن البطالة:

للبطالة العديد من الآثار السلبية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية....) التي تضر بالمجتمع في مختلف أنشطته، ومن هذه الآثار:

3-1- الآثار الاقتصادية للبطالة:

يمكن إجمالها في العناصر التالية:

✓ انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج القومي والدخل القومي، ويزداد هذا الأثر سواء في الاقتصاديات النامية والتي تعاني أصلا من ندرة في مواردها الاقتصادية والتي لديها مشكلة اقتصادية حادة، فمعظم الدول النامية تزداد حدة المشكلة الاقتصادية فيها، والتي تعني الندرة في الموارد الاقتصادية لديها إلى جانب سوء استخدامها بمعنى عدم استخدامها أمثل وكاملا، وعلى ذلك فإن وجود مشكلة البطالة في مجتمع نامي يعاني أصلا من ندرة الموارد الاقتصادية فهذا يعني زيادة الوضع سوء فيه وانخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي.

✓ انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي.

✓ اختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى اختلال جهاز الأسعار بها فتصبح غير مستقرة وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وهو يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع .

✓ تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم -خاصة الدول المتقدمة- تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتطلين يكون كبيرا لا سيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة، وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة، فمن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تتخفض الدخل خاصة للمتطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة(22).

✓ يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج وعدم استغلالها هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والcapable على العمل والإنتاج(23) ، كما تعتبر البطالة هدر للطاقات الاقتصادية والتقريب بمورد نادر.

✓ ضياع في تكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على العنصر البشري(24).

3-2- الآثار الاجتماعية للبطالة:

تعد البطالة من أخطر الظواهر الاجتماعية في الدول وما تحمله من إفرازات أمنية وانعكاسات نفسية على العاطلين عن العمل، الأمر الذي يتطلب

معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة ويستعصي حلها.

تشير الدراسات (25) أنه يمكن للبطالة أن تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعاتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف.

فوفقاً لهذه الفئة فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً منافياً للقانون من وجهة نظرهم الشخصية، فهم ليسوا ملزمين بقبول هذه التشريعات أو العمل بها أو الانصياع لما تمليه، واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمتهم والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس، لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الأملاك.

كما أن البطالة تؤدي إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.

إضافة إلى ذلك فإن حالة البطالة عند الفرد يمكن أن تخلق كثيرا من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلا يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم.

كما تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7% سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته 36% من سكان الدول العربية تحت خط الفقر وأن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولاراً سنوياً (26).

كما تشير كافة التقارير والبيانات الإحصائية إلى أن أزمة البطالة بدأت بالتوسع وسط مجتمعات عربية متعددة من بينها الجزائر، ولم تعد تنفع معها سياسات التجاهل السابقة، كما أن الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية عموماً مروراً بلبنيا ومصر والسودان...كلها ساعدت على زيادة تفاقم أزمة البطالة بالمنطقة، كما أن مشكلة الهجرة الغير شرعية التي تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل هي الأخرى من بين أهم المشاكل الاجتماعية المنجرة عن هذه الظاهرة، فحسب تقديرات تقرير منظمة العمل الدولية، اتسعت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل ربما يفوق الهجرة المماثلة في التجارب الأخرى، وذلك على رغم شدة القيود المفروضة على الهجرة، مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل

المهاجرين خاصة من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوربية أملا في العثور على فرصة عمل.

المحور الثاني: البطالة كمهدد رئيسي للاستقرار الاجتماعي

1- مفهوم الاستقرار الاجتماعي:

يشكل الاستقرار بصفة عامة أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها المجتمعات الإنسانية، ويعود ذلك لما يشكله الاستقرار في أبعاده المختلفة لاسيما الاجتماعية والسياسية من انعكاسات على جميع مناحي الحياة المختلفة، وتشترك كلمة استقرار في اللغة العربية من استقرَّ استقرَّ ، استقراراً، الرجل بالمكان: ثبت فيه وتمكن (27) كما أن كلمة استقرار مشتقة من كلمة القر ، حيث يقال أن فلانا رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه (28) ، ويوافق ابن منظور على هذا التعريف حيث يعرف مصطلح الاستقرار في لسان العرب بأنه القرار في المكان أي قرار وثبوت (29) ، وقد ورد لفظ الاستقرار في القرآن الكريم في العديد من المواضع بمصطلحات مختلفة، حيث قال تعالى: «ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين (30)»، أي مسكن وقرار، ولم يختلف المعنى اللغوي لمصطلح الاستقرار في اللغة العربية وفي القرآن الكريم عن معناه في اللغة الفرنسية، وبقي محافظاً على معنى الثبات والسكون كما أشرنا سلفاً، فمعناه (Equilbre Durable) أي بقاء الحالة أو لوضعية على ماهي عليه أو وجود حالة التوازن (31) ، أما اصطلاحاً فقد تعددت التعاريف لمصطلح الاستقرار فقد ذكر علماء الاجتماع عدة مفاهيم للاستقرار، حيث يشير إلى الثبات والتوازن ويعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي، من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف (32) ، كما يقصد بالاستقرار السياسي والاجتماعي وجود نظام مقبول من

العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والاحتراق(33).

كما أن الاستقرار الاجتماعي هو ذلك الحيز الذي من خلاله يستطيع المجتمع أن يتفاعل مع المجتمعات الأخرى، ويعمل دون أن يصادف عراقيل ومعوقات، بمعنى مقدرة المجتمع على العمل والعطاء والفاعلية دون أن تحد من هذه المقدرة عراقيل داخلية أو خارجية تحد من أدائه لمهامه المنوطة به كمجتمع يؤثر ويتأثر ويتفاعل في النشاط الإنساني والحضاري مع بقية المجتمعات الأخرى، فالاستقرار الاجتماعي هو الذي يحدد عملية التوازن في المصالح السياسية والاجتماعية للمجتمع، في حين أن عدم تحقيقه يؤدي إلى تجزئة المجتمعات وتمزقها، وهو ما يؤدي لا محالة إلى التفكك والتخلف في كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى حلول الفوضى والاضطرابات، وكذا المظاهرات العنيفة والتي تضر بسير المصالح والمرافق العمومية والخاصة.

1- محددات الاستقرار الاجتماعي:

إن الاستقرار الاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن أن يتحقق بصورته الكاملة دون وجود العديد من المحددات والتي لا بد من توافرها حتى يحقق المجتمع استقراره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عامة، وعموماً يمكن تبيان هذه المحددات في العناصر التالية:

➤ توفر الأمن:

يحتل الأمن مكانة مميزة بين المهتمين والدارسين وبين مختلف طبقات المجتمع سواء كانوا مسؤولين أو مواطنين عاديين، وذلك لاتصاله بالحياة اليومية لهم ولما يوفره من طمأنينة وسكينة، ويشير مصطلح الأمن في اللغة العربية إلى الأمان والأمانة بمعنى: وقت أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى

التصديق(34) ، ويشير المصطلح في اللغة الانجليزية لكلمة (Security) وفي الفرنسية لكلمة (Securite)، ويشير المصطلح في اللغات الثلاث لنفس المعنى وهو تحقيق الطمأنينة والسكينة، كما يعد الأمن نعمة من نعم الله تعالى على عباده، يقول تعالى: « فليعبد رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف(35) »

ويشير الأمن إلى غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع(36) ، كما أنه يعد حسب (روبرت ماكنامار Robert Macnamara) بأنه: "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية(37)." .

بناء على هذا التعريف فإن الأمن هو التنمية أي بدون وجود هذه الأخيرة لا يمكن الحديث عن الأمن أو تناوله، كما يمكن تعريف الأمن حسب "ولفرز": الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات عن القيم المركزية، وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم، ويعني بالقيم المركزية بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الاقتصادي، الحريات الأساسية(38) ، وتبعا لكل المفاهيم السابقة للأمن يمكن القول أن الأمن يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي(39):

✓ غياب الخوف من المجهول.

✓ اختفاء التهديد من الآخر.

✓ سيادة الاطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

وبناء عليه فإن الأمن يلعب دورا كبيرا في تحقيق سيادة الاطمئنان والسكينة بين الأفراد، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي، فالحاجة للأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها، وانعدامه يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون تحقيق الاستقرار والبناء.

➤ توفر المساواة والعدالة أمام القانون:

يعد عدم توفر المساواة والعدالة أمام القانون أحد أهم المصادر المحتملة لحدوث عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في أي مجتمع، وذلك لأن عدم توفر المساواة في غالب الأحيان تستفيد منه طبقة قليلة على حساب طبقة أكبر حجماً غير أنها أقل نفوذاً، ولا يمكن للطبقة الأولى أن تديم وتطيل الضبط الاجتماعي للطبقات الدنيا، مما ينجر عنه حدوث اضطرابات واختلالات داخل المجتمع تساهم في زعزعة الاستقرار وحدثوا الاضطرابات، مما يرهن مبدأ هام يتم من خلاله إخضاع جميع الأفراد لنفس القواعد القانونية أي عدم التمييز بينهم سواء في المعاملة أو الحكم، وبالتالي يجب معاملة الجميع على نفس قدم المساواة بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم أو حالتهم الاجتماعية والاقتصادية أو حجم نفوذهم، وغيرها من الامتيازات والسمات التي قد يتصف بها فرد عن فرد آخر، وقد تناولت الأمم المتحدة هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته السابعة والتي نصت على: "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه، دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا(40)، كما أن الجزائر على غرار دول المعمورة أقرت هذا المبدأ في الدستور من خلال المادة 32 والتي تنص: "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي ظرف آخر شخصي أو اجتماعي(41).

➤ توفر الرفاه الاجتماعي والقضاء على الفقر:

الرفاهية هي تلك الحالة التي تمس حياة الفرد والجماعة وتعمل على إشباع الحاجات البيولوجية الأساسية للإنسان من مأكل وملبس ومسكن، والحاجات التي تتطلبها الحياة الاجتماعية مثل التعليم والثقافة والخدمات الطبية

والأمن الاجتماعي، وهناك من يوجز هذه المتطلبات كلها بالقول أن الرفاهية هي تحقيق مستوى لائق للمجتمع في جميع وجوه حياته(42).

وتعد مقاومة الفقر والحد منه أحد أهم الركائز التي تدعم سياسة تحقيق الرفاه الاجتماعي، فالفقر أصبح يشكل أهم المحددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي للدول، ففقر الفرد يعني انخفاض دخله ودخل أسرته، وهذا ما يؤدي إلى ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس ناهيك عن المستلزمات الضرورية الأخرى الصحية أو التعليمية أو غيرها وكل ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق الفرد للرفاه الاجتماعي الذي يطمح إليه، وقد ربطت الأمم المتحدة بين الاستقرار والرفاهية وذلك من خلال تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك في توضيحها لدواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم(43).

➤ توفر الخدمات العامة للمواطنين والسكن:

يعد توفر الخدمات العامة أحد أهم محددات الاستقرار الاجتماعي، فالعلاقة بين توفير الخدمات العامة والسكن وتحقيق الاستقرار الاجتماعي علاقة متينة و مترابطة خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الوطنية والدولية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي من تطورات، مما استوجب تقدم الدولة وتوفير خدمات للمواطنين في مستوى هذه التطورات، وتعتبر الخدمات العامة تلك الخدمات التي تتعلق بإشباع مختلف حاجات الأفراد، هذه الأخيرة التي تنتوع وتتعدد حسب طبيعة كل مجتمع، وحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التطور، ففي حين نجد أن المشكلة بالنسبة للدول النامية هي القصور في توفير الخدمات والقصور في إشباع الحاجات المادية، بينما يتم إشباع الحاجات الروحية بصورة كافية، أما الأمريكي البالغ فهو في الموقف النقيض إذ يعيش الفرد بإشباع كاف للحاجات المادية، وبروابط اجتماعية قاصرة نوعا ما وبإشباع قاصر للحاجات الروحية(44)

2- دور توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة في تحقيق الاستقرار:

تعد البطالة أحد أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه مختلف الحكومات وترهق كاهلها، سواء أكانت في الدول المتقدمة أو المتخلفة، كما أنها تعد أحد أهم الأسباب لحدوث الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، لذلك فإن القضاء على هذه الظاهرة، وتوفير مناصب عمل يعتبر شرطا أساسيا وضروريا للحياة البشرية باعتباره يلبي حاجات الناس المادية والروحية، فالعمل يلعب دورا بارزا في نسج العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ويحقق طموحاتهم، وعدم حصول الفرد على منصب عمل وارتائه في أحضان البطالة يؤدي إلى حدوث فقر وحاجة لهذا الفرد، وهو ما يؤدي إلى الحرمان والعوز، وكل ذلك يساهم في بروز حالات الجنوح والتي تدفع أصحابها إلى السرقة والاعتداء على ممتلكات الغير، مما يسهم في انتشار الفوضى وانعدام

الأمن والذي كما أشرنا سلفا يعد من أهم مؤشرات الاستقرار الاجتماعي، كما أن حاجة الأفراد الناتجة عن عدم حصولهم على مناصب عمل قد يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والانحراف، هذا الأخير الذي قد يهدد قيم المجتمع وأركانه وينتشر بين مختلف فئات المجتمع، لاسيما الأطفال منهم والذين قد يحرمون من أبسط مقومات الحياة من مأوى وملبس ورعاية اجتماعية وتعليم، ويكون بالتالي مأواهم الشارع وما يجرعنه من تشرد وانتشار الاعتداءات، وكل ذلك يشكل إخلال بالبناء الاجتماعي ويؤدي إلى حدوث عدم الاستقرار.

إن العلاقة بين توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة من جهة، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي من جهة أخرى، إنما هي علاقة قوية ومتربطة خصوصا بعد التطورات التي شهدتها العالم في جميع الميادين، لاسيما منها ما تعلق بالمستوى العلمي للأفراد وانخفاض معدلات الأمية وزيادة اليد العاملة المؤهلة سواء من حيث المستوى التعليمي من إطارات متخرجة من المراكز التعليمية والجامعات، أو من حيث المستوى التأهيلي لمختلف الأفراد المتخرجين من مراكز التكوين المختلفة، وهو ما أدى إلى ارتفاع اليد العاملة المؤهلة، هذه الأخيرة التي وجباستثمارطاقاتها لتحقيق التنمية ومن ثم تحقيق وإرساء معالم الاستقرار الاجتماعي.

إن عدم قدرة الدولة على القضاء على البطالة وتوفير مناصب العمل لأفرادها يرهن مستقبل البلاد ويؤدي إلى حدوث الاضطرابات الاجتماعية وحصول خلل داخل المجتمع، على اعتبار أن الحصول على وظيفة يعد من أهم القضايا التي تشغل أفراد المجتمع، وعدم توفرها يؤدي إلى حدوث خلل يصبح مدعاة لعدم الاستقرار الاجتماعي من خلال تذمر الأفراد وشكواهم، والتي يترجمونها على أرض الواقع من خلال مختلف المظاهرات والاحتجاجات، والتي تساهم بشكل كبير في حدوث الانزلاقات وانعدام الاستقرار الاجتماعي وتهديده.

كما أن العمل يعزز أو اصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها، مما يحد ويقلص من الدافعية نحو الانحراف الاجتماعي، وهو ما يعزز تحقيق الاستقرار داخل المجتمع، لذلك تسعى الحكومات المتعاقبة للاهتمام بهذه القضية باعتبارها أحد أهم القضايا التي وجب الاهتمام والتركيز عليها، لأنها تمس فئة كبيرة من المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية، باعتبار أن المورد البشري أحد ركائزها، والسلطة من صلب اهتماماتها القضاء على البطالة وتوفير مناصب العمل، وقد كانت منظمة العمل الدولية من بين أهم المنظمات العالمية التي دعت إلى جعل توفير العمل اللائق للجميع بمن في ذلك النساء والشباب هدفا محوريا لسياسات الدول واستراتيجياتهم، حيث تشير المادة الأولى من اتفاقية سياسة العمال على أنه "على كل دولة عضو أن تعلن وتتابع كهدف أساسي سياسة نشطة ترمي إلى تعزيز العمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية، بغية تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية، ورفع مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة، والبطالة الجزئية(45).

وعليه يمكن القول أن توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة شأنها شأن توفر الأمن، بحيث أن العمل هو بمثابة الأمن الاجتماعي للفرد من خلال قدرته على تأمين حاجياته المختلفة دون خوف أو فزع من عدم تمكنه من ذلك، فقدرة الفرد على توفير متطلباته اليومية مقرونة بقدرته على الحصول على منصب عمل لتحقيق ذلك، وكل هذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد، والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق التنمية والمشاركة بدفع عجلة التطور والازدهار، وفي الجهة المقابلة عدم قدرة الفرد على الحصول على منصب عمل يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات الاجتماعية، لاسيما الانحراف والسرقة وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي داخل المجتمع.

الخاتمة:

في الأخير نجد أن مشكلة البطالة تعد أعظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عبر التاريخ وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فحسب بل على الدولة ككل، وتبقى أحد أهم معوقات الاستقرار الاجتماعي التي يسعى الفرد لتحقيقه، وما زاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطورات التكنولوجية الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في كثير من القطاعات الصناعية، مما يجعل علاجها ليس بالأمر الهين بالنسبة للحكومات خاصة الحكومات المتعاقبة للدولة الجزائرية التي تفتقد الوسائل الناجعة للقضاء عليها، خاصة بعد انهيار أسعار البترول ووجوب إيجاد البدائل التي توفر مناصب العمل للسكان ومن ثمة تساهم في تحقيق التنمية في جميع المجالات لاسيما الريفية منها على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد أساس تطور البلاد لما يمكن أن يساهم تدعيمها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وضمان الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية للخارج.

قائمة المراجع:

- 1- تقرير للديوان الوطني للإحصائيات
- 2- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 39.
- 3- رمزي زكي: نفس المرجع السابق، ص ص 15-16
- 4- سامر مظهر قنطقجي: مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ، المملكة العربية السعودية، 2004 ، ص 9
- 5- هاشمي بريقل: البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع، مركز جيل البحث العلمي، العدد 03، أكتوبر 2014، ص ص 146، 145
- 6- جيمس جواريتيني ، ريجارد استروب: الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دارالمريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 202
- 7- رمزي زكي: مرجع سابق، ص 30
- 8- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود: مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 391
- 9- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود: مرجع سابق، ص 393
- 10- رمزي زكي: مرجع سابق، ص 32
- 11- بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود: مرجع سابق، ص 380

12- محمد آدم: صندوق النقد الدولي و التنمية في الدول النامية، مجلة

النبأ، العدد 54، 2000

13- جورج توفيق العبد و حميد رضا داوي: تحديات النمو و العولمة في

الشرق الأوسط و إفريقيا، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003،

ص 07.

14- رمزي زكي: مرجع سابق، ص: 129

15- أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003

16- أحمد عبد الرحمان أحمد: مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار

المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص 30

17- أنظر في ذلك: تقارير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي

(C.N.E.S).

18- رمزي زكي: مرجع سابق، ص 144

19- أنظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004

20- أحمد عبد الرحمان أحمد: مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار

المريخ للنشر، السعودية، 2001، ص 28.

21- أحمد عبد الرحمان أحمد: مرجع سابق، ص 30

22- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وإيمان عطية

ناصر: مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004

ص 275.

23- هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت: أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص 146

24- أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد وايمان عطية

ناصف: مرجع سابق، ص 262

25- محمد عبد الله البكر: أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم

الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004

26- أنظر في ذلك مثلاً: جريدة الرياض، العدد 10751 الصادر في يوم

الأحد 30 رجب 1418، السعودية

27- علي بن هادية وآخرون: القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي

مدرسي ألبائني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، 1991، الجزائر،

ص 47

28- الزمخشري: أساس البلاغة، دار الشعب، القاهرة، مصر، 1970،

ص 756

29- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981،

ص 3579

30- القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 35

31- Dictionnaire la rousse: la rousse, paris, france, p389

32- منار محمد الرشواني: سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي

في الأردن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الأردن،

ط 1، 2003، ص 34

33- حسن موسى الصفار: الاستقرار السياسي والاجتماعي، الدار العربية

للعلوم، بيروت، لبنان، ط 1، 2005، ص 15

34- ابن منظور: لسان العرب، ط1، دار الحديث، القاهرة، 2003،

ص164

35- القرآن الكريم: سورة قريش، الآية 04، 03

36-باني وهيبة: الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي، مذكرة

ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو،

2014، ص14

37- Barry bazan: people state and fear, the nationl

security problem in international

relations ,london ,wheatsheaf ,1983,p2

38-روبرت مكنمارا، تر يونس شاهين: جوهر الأمن، الهيئة المصرية

العامة للتأليف والنشر، القاهرة، مصر، 1971، ص39

39- عبد النور بن عنتر: تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة

السياسة الدولية، العدد16، أبريل 2005، الجزائر، ص56

40-محمد نعمان جلال: الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين

الإسلام والمجتمع الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

بيروت ، لبنان، ط1، 2004، ص ص94، 93

41- الجمعية العامة للأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

الجمعية العامة للأمم المتحدة، المادة07، ديسمبر 1948، ص02

42-قانون 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016: بتضمن التعديل

الدستوري، المادة 32، جريدة رسمية عدد14، الجزائر، 2016،

ص10

43- عبد الرزاق محمد صالح الساعدي: الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية،

الواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية

العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك، 2012، ص ص 109،

108

44- الأمم المتحدة: ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل

الدولية، الفصل التاسع في التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي،

المادة 55، ديسمبر 1963، ص38

45- عبد السلام رضوان: حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص47

46- منظمة العمل الدولية: سياسات العمالة، الاتفاقية رقم 122، الأمم

المتحدة، المادة 01، 1964، ص02